الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/١١
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٨
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

سياسات ادارة التنوع واثرها في الامن الديمغرافي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. د. محمد حسام علي
lecturer Dr. Mohammed husam Ali
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
University of Baghdad / College of Political
ScienceMohammed.Hussam@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

سياسات ادارة التنوع واثرها في الامن الديمغرافي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. د. محمد حسام علي

الملخص :

يتناول هذا البحث سياسات إدارة التنوع في العراق وأثرها في تحقيق الأمن الديمغرافي بعد عام ٢٠٠٣، في ظل التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أعقبت التغيير السياسي. ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ضعف أو عشوائية إدارة التنوع تسهم بشكل مباشر في اختلال الأمن الديمغرافي، بما ينعكس على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويحلل البحث مفهوم إدارة التنوع من المنظورين السياسي والاجتماعي، ويستعرض واقع التنوع العراقي وخارطته السكانية، مع التركيز على التحديات التي واجهت المكونات المختلفة، ولاسيما في فترات العنف الطائفي وصعود الإرهاب وما نتج عنهما من نزوح داخلي وهجرة خارجية. كما يناقش البحث مفهوم الأمن الديمغرافي بوصفه أحد أبعاد الأمن القومي، ويبيّن علاقته بإدارة التنوع، ويستعرض نماذج دولية مقارنة نجحت نسبيًا في إدارة التنوع وتحقيق الاستقرار الديمغرافي. ويخلص البحث إلى أن تبني سياسات رشيدة لإدارة التنوع، قائمة على المواطنة والعدالة والمساواة والاندماج الاجتماعي، يمثل مدخلًا أساسيًا لتعزيز الأمن الديمغرافي وتحقيق الاستقرار المستدام في العراق.

الكلمات المفتاحية:إدارة التنوع، الأمن الديمغرافي ، التعددية الاجتماعية، الاستقرار السياسي، العراق.

Abstract:

This study examines diversity management policies in Iraq and their impact on demographic security after 2003, in light of the political, security, and social transformations that followed regime change. The research is based on the assumption that weak or ineffective diversity management directly contributes to demographic imbalance, thereby undermining political and social stability. It analyzes the concept of diversity management from political and social perspectives and explores Iraq's demographic and social diversity, highlighting the challenges faced by various components, particularly during periods of sectarian violence and terrorism that led to large-scale internal displacement and external migration. The study also discusses the concept of demographic security as a key dimension of national security and clarifies its relationship with diversity management. In addition, it presents selected international experiences that have relatively succeeded in managing diversity and achieving demographic stability. The study concludes that adopting sound diversity management policies based on citizenship, justice, equality, and social integration is essential for strengthening demographic security and achieving sustainable stability in Iraq.

Keywords: Diversity Management, Demographic Security, Social Pluralism, Political Stability, Iraq.

سياسات ادارة التنوع واثرها في الامن الديمغرافي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. د. محمد حسام علي

المقدمة:

يعد التنوع في الدولة نقطة قوة ونقطة ضعف في نفس الوقت، فالتنوع لو تمت ادارته وفق نظريات تنسجم مع الواقع وسياسات رصينة يصبح مصدر قوة للدولة، وفي حال لم تتم ادارته وفق تلك النظريات والسياسات يتحول إلى أحد عوامل عدم الاستقرار، ومن أوجه عدم الاستقرار الاختلال في واقع الأمن الديمغرافي واستقرار الجماعات البشرية في مناطق تواجدها داخل الدولة، والعراق عانى من تلك الازمة خلال المراحل المتعاقبة بعد تأسيس الدولة العراقية، وبعد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ والذي كان من المتوقع ان يكون فرصة لتحقيق الاستقرار الديمغرافي، وإدارة التنوع العراقي من خلال الحكم الرشيد والممارسة الديمقراطية، إلا أن الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، وبسبب الظروف التي رافقت التغيير شهد استمرار لازمة إدارة التنوع، واستمرار لتدهور واقع الأمن الديمغرافي، فالاحداث الطائفية التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٦ إدت إلى موجات نزوح داخلي وموجات هجرة خارجية اخلت بالتنوع والأمن الديمغرافي، وكذلك اتساع تأثير الإرهاب وسقوط عدد من المحافظات العراقية على يد تنظيم داعش الارهابي فاقمت الأمر، ولتحقيق الأمن المستدام ورفع مستويات التمية والاستقرار التي يشهدها العراق يصبح من الضروري تسليط الضوء على واقع إدارة التنوع ومراجعة الواقع الأمني الديمغرافي بالشكل الذي يمنع عودة تلك التهديدات من جهة، ويحقق الاندماج الاجتماعي من جهة اخرى.

لذلك يصبح من الضروري تسليط الضوء على التجارب الدولية التي أدارت التنوع بشكل احترافي، وحققت استقرار سكاني وفق مبدأ الأمن الديمغرافي، اذ ان اغلب تلك التجارب كانت لديها تحديات لا تقل صعوبة عن التحديات التي واجهت العراق.

إدارة التنوع مبدأ اجتماعي سياسي حكومي يعبر عن مجموعة سياسات حكومية وثقافة مجتمعية تهدف إلى الحفاظ على استقرار المجتمع وتحقيق السلم الأهلي وإيجاد بيئة اجتماعية داعمة للدولة في تنفيذ برامجها، ترتبط إدارة التنوع الرشيدة بالحفاظ على الاستقرار السكاني في الجغرافية الوطنية (الاستقرار الديمغرافي) ولا تحدث التغييرات الديمغرافية الا بالشكل الذي ينسجم مع المصالح الوطنية والسكانية، وبذلك يبرز مفهوم هو مفهوم (الأمن الديمغرافي).

العراق وقبل و بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عانى فيه التنوع من تحديات اهمها كان تحدي ضعف او عشوائية سياسات ادارة التنوع، وبالتالي انعكست هذه الاشكالية على استقرار البلد و على الواقع الأمني بشكل سلبي وادت إلى تحولات دموية وانتجت صراعات سياسية انتقلت الى البنى الاجتماعية، اضرت بالواقع الإنساني والاقتصادي العراقي، فشهد العراق حروب أهلية، وعنف طائفي ودكتاتورية وحملات تهجير وحملات

إبادة جماعية، وبعد التغيير عام ٢٠٠٣ كان من المفترض أن تنتهي ازمة إدارة التنوع بوجود النظام الديمقراطي، ولكن الازمة عادت الى الواجهة، وتعرض الامن الديمغرافي لعدة انتكاسات هددت الواقع الديمغرافي العراقي، لذلك يصبح من الضروري قرائة التنوع العراقي والبيئة الديمغرافية، والوقوف على التحديات التي تواجه التنوع في العراق واقتراح المعالجات، من خلال الإجابة على عدة أسئلة من خلال البحث:

١. ما هو التنوع، وما هي سياسات ادارة التنوع؟
٢. ما هو الأمن الديمغرافي، وما هو واقعه في العراق، وما هي علاقته بالتنوع وادارته؟
٣. ما هي أهم النماذج العالمية التي أدارت التنوع وحققت الأمن الديمغرافي، وما هي فرص ان يكون العراق احدها؟

أهمية البحث:

إدارة التنوع والأمن الديمغرافي تعد من المواضيع الحيوية في العالم المعاصر، حيث يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي تزايد الاهتمام بحماية التعددية الثقافية والعرقية والدينية داخل المجتمعات .

يتطلب ذلك إدارة فعالة للمساواة بين مختلف الفئات والمجموعة الاجتماعية لتجنب التوترات والصراعات التي قد تهدد استقرار الأمن الداخلي للدول، واحد أوجه عدم الاستقرار هي المخاطر التي تواجه الواقع الديمغرافي.

تُعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها تساهم في فهم كيفية تحقيق التوازن بين التنوع العرقي والديني والسياسي وحمايته من خلال سياسات واضحة وعملية لتعزيز الوحدة الوطنية، كما تساهم في تحسين استراتيجيات النمو الديمغرافي بما يضمن استدامة الموارد وتحقيق رفاهية المجتمع، بالشكل الذي يحقق الأمن الديمغرافي .

إشكالية البحث:

الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة هي: كيف يمكن لإدارة التنوع بشكل فعّال لضمان الاستقرار الديمغرافي في المجتمعات متعددة الأعراق والأديان؟ تتعدد الأبعاد التي تغطيها هذه الإشكالية، مثل عدم المساواة في الفرص بين فئات المجتمع، والتهميش الاجتماعي لبعض الفئات العرقية أو الدينية، والمخاوف المتعلقة بالهويات الثقافية، وأيضًا تداعيات الزيادة السكانية وتوزيع الموارد الطبيعية في ظل التنوع الاجتماعي.

فرضية البحث:

تنطلق الفرضية من وجود علاقة بين إدارة التنوع والأمن الديمغرافي، فادارة التنوع تحقق استقرار ديمغرافي وتوجد أرضية مناسبة لجميع المكونات.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على منهج التحليل النظمي، مع اعتماد مدخل تاريخي للبحث، وينتهي بإجراء مقارنة بين واقع التنوع وادارته في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وعدد من التجارب الدولية التي أدارت التنوع وحققت الأمن الديمغرافي.

المبحث الاول

مفهوم التنوع و نظريات ادارته

المطلب الاول: إدارة التنوع وفق المفهوم السياسي

إدارة التنوع في السياق السياسي تعني تبني سياسات وآليات تحكم التعايش السلمي والمستقر بين مكونات المجتمع المختلفة (إثنيا، دينيا، لغويا، ثقافيا، أو أيديولوجيا) في إطار الدولة. الهدف منها هو منع النزاعات، وتعزيز العدالة والمساواة، وضمان تمثيل الجميع في الحياة السياسية.

وتتبنى تلك السياسات الحكومة والقوى السياسية التي تشكلها وقد تضمن في البرامج الانتخابية، و القوانين والبرامج الحكومية وكافة سياسات الدولة ومنها السياسات الأمنية(Cardinal & Brown 2007, 95-96) .

وتأتي اهمية سياسات ادارة التنوع لأنها تتعامل مع الاختلافات العميقة التي قد تهدد وحدة الدولة إذا لم تُحسن إدارتها، وقد يؤدي الفشل في إدارتها قد يؤدي إلى تهميش جماعات معينة، واندلاع نزاعات داخلية، قد تؤدي الى تفكك الدولة أو تراجع شرعيتها و تنعكس سلبا على بقية سياساتها.

و تواجه سياسات ادارة التنوع تحديات سياسية منها صعوبة التوفيق بين الهوية الوطنية الجامعة والهويات الفرعية، واحتمال استخدام بعض النخب السياسية ورقة التنوع للتجييش السياسي أو الفُرقة، مع وجود مخاطر تسييس الهويات مما يؤدي إلى صراعات، يضاف لذلك تحدي إدارة التعدد القومي والمذهبي والإثني داخل الدولة، و عدم وجود أرضية اجتماعية تدعم تلك السياسات (Waruszynski, Yanakiev & Daniel P 2025, 16-17) .

إدارة التنوع سياسيا هي عملية معقدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، الشرعية، والعدالة في الدول متعددة الهويات، وهي تحتاج إلى مؤسسات قوية، دساتير مرنة، وقيادات سياسية تؤمن بالتعدد والتعايش.

وتلعب السياسات الأمنية دوراً حساساً في إدارة التنوع، فهي قادرة على أن تكون أداة للعدالة والتوازن، أو وسيلة للقمع والإقصاء، حسب كيفية تصميمها وتطبيقها، و يأتي دور السياسات الأمنية في إدارة التنوع من خلال:

١ .الحفاظ على السلم الأهلي، من خلال منع أو احتواء النزاعات بين مكونات المجتمع المختلفة (عرقية، دينية، مناطقية)، والتدخل السريع لاحتواء الفتن أو التوترات الطائفية، بطرق انسانية و علمية و تنسجم مع سياسات الأمن المعاصر، وفق المفاهيم الديمقراطية و الإنسانية التي تتميز بالواقعية Haddad). 2011,144-145)

٢ .حماية حقوق الأقليات، وتأمين بيئة يشعر فيها الجميع بالأمان والانتماء، بغضّ النظر عن هويتهم، ومنع الاعتداء أو التمييز ضد جماعات معينة، و ترسيخ مبدأ المواطنة.

٣ .مكافحة خطاب الكراهية والتحريض، وتتبع ومحاسبة من يستخدم التنوع لبث الكراهية أو زعزعة الاستقرار، وتنظيم وسائل الإعلام والمجتمع الرقمي لتقليل الاستقطاب. (الخيّون ٢٠١١، ١٠٢)

٤ .منع التمييز داخل المؤسسات الأمنية نفسها، من خلال تدريب أفراد الأمن على احترام التنوع الثقافي والديني، وضمان تمثيل مختلف المكونات داخل الأجهزة الأمنية لتفادي شعور الإقصاء.

٥ .تعزيز الأمن المجتمعي بالتنسيق مع المجتمع المحلي، والتعاون مع زعماء القبائل أو رجال الدين أو منظمات المجتمع المدني في حل النزاعات. (الشمري ٢٠١٩، ٤٦)

٦ .الاستجابة العادلة للأزمات، وعدم الانحياز لطرف دون آخر عند نشوء نزاع بين مكونات مختلفة، وتبني سياسات "الحياد الأمني" وتعزيز ثقة المواطن بالأجهزة الأمنية.

المطلب الثاني/ ادارة التنوع وفق المفهوم الاجتماعي:

تحقيق التعايش والانتماء المشترك ضمن مجتمع متنوع.

إدارة التنوع بالمفهوم الاجتماعي تعني العمل على تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات المختلفة داخل المجتمع بما يضمن التعايش السلمي، العدالة الاجتماعية، والاندماج الإيجابي، مع احترام الاختلافات الثقافية، الدينية، العرقية، اللغوية، الشخصية(Mor Barak 2022, 211).

بعبارة أوضح هي الآليات والممارسات التي تُستخدم لضمان أن التنوع لا يكون مصدر صراع، بل قوة تنموية وثقافية في المجتمع.

والتنوع الاجتماعي له عدة مظاهر وأشكال اهمها:

١ .العرقي والإثني، مثل تنوع الأعراق أو القبائل أو الأصول أو القوميات.

٢ .الديني والمذهبي، وتعدد الأديان أو الطوائف.

٣ .اللغوي، وجود أكثر من لغة أو لهجة داخل المجتمع، و قد يعني تعدد اللغات تعدد القوميات في أغلب الحالات، مما يعني تداخل هذا الشكل من التنوع مع التنوع العرقي و الاثني، و حتى الديني في بعض الحالات.

٤ .الثقافي، والذي يتمثل باختلاف العادات والتقاليد وأنماط العيش.

٥ .التنوع الانساني ويشمل التنوع البيولوجي، والذي يتمثل في الاختلاف بين الجنسين.

وكذلك يشمل التنوع الوظيفي وهو من المصطلحات التي تستخدم اليوم، خصوصاً في السياقات الحقوقية والاجتماعية، لوصف شريحة ذوي الاعاقة باعتبار الاعاقة نوع من انواع التنوع و ليست حالة مرضية أو عجز.

المطلب الثالث/ نظريات إدارة التنوع:

نظريات إدارة التنوع تهدف إلى تفسير كيفية التعامل مع الفروق والاختلافات بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع أو في بيئات العمل أو السياسة أو التعليم، بطريقة تحقق التعايش والتكامل والعدالة، بدلًا من التوتر أو التهميش، و من أبرز النظريات والمقاربات المعتمدة في فهم وإدارة التنوع:

اولا: النظرية الليبرالية، تركّز على المساواة في الحقوق دون النظر إلى الفروقات الهوياتية، و تعتبر"الجميع متساوون أمام القانون، ولا حاجة لسياسات خاصة أو تمييز إيجابي".

ويؤخذ عليها انها قد تُهمل الاختلافات البنيوية أو التاريخية التي تفرض تمييزاً واقعيًا، وتُعامل الجميع بنفس الطريقة، دون مراعاة لحاجة بعض الفئات إلى دعم خاص، وصعوبة انسجامها في البيئات التقليدية المحافظة.

ثانيا: نظرية التعددية الثقافية، ترى أن المجتمع يتكوّن من جماعات متعددة ثقافيًا، ولكل منها قيمها وهويتها الخاصة، ويجب احترامها وإعطاؤها مساحة للتعبير والمشاركة، و تتبنى مبدأ الوحدة في إطار التنوع، والاعتراف المتبادل، و تعتمد على السياسات التعليمية متعددة الثقافات، القوانين تحمي حقوق الأقليات.

ويؤخذ عليها انها قد تُؤدي إلى عزلة الهويات بدلًا من اندماجها، ويُخشى أن تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى جزر ثقافية منفصلة.

ثالثا: نظرية العدالة الاجتماعية، و التي تركز على إزالة التمييز البنيوي وتحقيق الإنصاف للفئات المهمشة تاريخياً، وتنطلق "لا يكفي أن تُعامل الناس بالتساوي، بل يجب تصحيح الخلل التاريخي بينهم".

و تعمل على التمييز الإيجابي (مثل تخصيص نسب للنساء أو ذوي الإعاقة)، وإعادة توزيع الفرص، وتمكين المجتمعات المهمشة، و بذلك هي ليست نظرية عامة بل نظرية جزأية.

رابعا: نظرية التقاطعية، و تُركّز على تداخل عدة هويات في الشخص الواحد (مثل امرأة من أقلية عرقية من ذوي الإعاقة)، وتأثير هذا التداخل على التمييز أو الفرص، و تتبنى مبدأ "التمييز لا يُفهم من زاوية واحدة فقط، بل من تداخل الهويات الاجتماعية."

خامسا: نظرية إدارة التنوع المؤسسية، و التي تُستخدم في البيئات المهنية، وتركّز على استثمار التنوع في تحسين الأداء والإنتاجية، و تعتمد مبدأ "التنوع ليس فقط قيمة اجتماعية، بل ميزة استراتيجية للمؤسسات" و تعتمد على برامج تدريب على الوعي الثقافي، وسياسات توظيف عادلة، وبيئة عمل مرنة ومتعددة الخلفيات.(Mor Barak 2022, 124)

اما المواطنة و اللامركزية والفدرالية فهي وفق المفهوم العلمي لا تعتبر نظريات لإدارة التنوع بل هي مفاهيم سياسية أو نماذج حوكمة أو أدوات تنظيمية، تُستخدم ضمن نظريات إدارة التنوع أو بناء الدولة أو الحوكمة الرشيدة، لكنها ليست نظريات مستقلة بذاتها، وهي احد سياسات إدارة التنوع.

المبحث الثاني

الأمن الديمغرافي و التنوع في العراق

المطلب الاول :لمحة عن خارطة التنوع الاجتماعي والديني والثقافي العراقي

يتميز العراق بالتنوع الثقافي على مستوى الأديان و القوميات و المكونات و الاثنيات و الطوائف، و قد نتج هذا التنوع عن عدة عوامل تاريخية و جغرافية تداخلت عبر آلاف السنين، ويمكن تلخيص أبرز الأسباب التي ادت لهذا التنوع فيما يلي:

١. الموقع الجغرافي الاستراتيجي، اذ ان العراق يقع في قلب منطقة الشرق الأوسط، على ملتقى طرق التجارة والهجرة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ويحدّه من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الجنوب الكويت والسعودية، هذا جعله نقطة عبور للعديد من الشعوب والثقافات.
٢. البيئة الطبيعية الغنية، وتنوع التضاريس (جبال كردستان في الشمال، السهول النهرية حول دجلة والفرات، الصحارى في الغرب والجنوب)، وهذا الاختلاف البيئي جذب جماعات بشرية مختلفة لأنماط معيشة متنوعة (رعوية، زراعية، تجارية) .
٣. الإرث الحضاري، اذ ان العراق هو مهد حضارات مثل السومرية والبابلية والآشورية، ثم الفارسية والإسلامية العربية، وكل حضارة تركت بصمتها اللغوية والدينية والفنية في المجتمع، ضمن منظومة العادات و التقاليد.

٤. الهجرات و الاستيطان، عبر التاريخ، شهد العراق هجرات كبيرة من شعوب متعددة مثل العرب، اللذين استوطنوا العراق في الدفعة الاولى بعد انهيار سد مأرب في اليمن والتركمان، اللذين جائوا للعراق اثناء حكمه من قبل دول و امبراطوريات تركمانية وتركية، واليهود سابقاً، وبعض حالات استيطان العراق جائت نتيجة الحروب، الفتوحات، والتجارة ساهمت في إدخال هذه المكونات.

٥. التنوع الديني و المذهبي، الإسلام (سنة، شيعة)، المسيحية (بمذاهبها المتعددة)، الصابئة المندائيون، الإيزيدية، وغيرهم، و سنبين جزء من خارطة التنوع هذه لاحقاً، وهذا التنوع الديني يعكس تداخل العوامل التاريخية والهجرات.

٦. التأثيرات السياسية عبر العصور، فالعراق كان تحت حكم إمبراطوريات متعددة (الأموية، العباسية، العثمانية، البريطانية)، وكل سلطة جلبت معها إدارات وثقافات مختلفة.

و يمكن إيجاز خارطة التنوع في العراق بالشكل التالي:

اولا: العرب الشيعة، و اللذين يتركزون في وسط و جنوب العراق، و من الناحية القومية هم يعودون إلى قبائل عربية كبيرة تتفرع منها عشائر و في مراكز المدن ينتمون إلى بيوتات و لكن بسبب التغييرات الديمغرافية و نزوح سكان الريف إلى المدن بدأت العشائر تطغى على البيوتات حتى داخل مراكز المدن، لا بل ان أبناء مراكز المدن اللذين ينتمون إلى البيوتات عدد منهم رجعوا إلى العشائر العربية التي تعود أصولهم لها و ذلك بسبب السياسات التي شهدها العراق في ترييف المدن خلال أنظمة العهد الجمهوري في العراق، كما ان الشيعة من غير الاصول العربية كالشيعة ذوي الاصول الفارسية و الفيلية و الشركس أيضا نسبة منهم اندمجوا في المجتمع العربي الشيعي و أصبحوا جزاً منه، و نسبة أخرى منهم حافظوا على انتمائهم القومي، وعاداتهم وتقاليدهم. (النفيسي ٢٠١٢، ٣٢ – ٤٦)

دينياً ومذهبياً ينتمي العرب الشيعة اليوم إلى عدة مرجعيات والتي تعد قيادة دينية، وحوزات وتعد مدارس دينية يدرس فيها الفقه، (الحكيم ٢٠٢١، ٤٨) وقد نشأت المرجعية والحوزة في العراق قبل الف عام تقريبا وبشكلها الصريح قبل قرابة اربعمئة عام وشهدت اوساطها مدارس وقرائات مختلفة للواقع السياسي و الاجتماعي والمستحدثات، (الهاشمي ٢٠١٤، ٣٨) وأصبحت جزء لا يتجزأ من المجتمع، (صايغ ٢٠٢٠، ٢٢٣) الأمر الذي إلى ظهور عدة مدارس، وعبر العصور كانت هنالك مرجعية تعد هي الأكثر تقليدا و يطلق عليها المرجعية العليا، و من المدارس التي ظهرت في اوساط الحوزة العلمية في العصر الحديث إلى جانب المرجعية العليا، المدرسة الشيرازية، ومن المدارس المعاصرة التي ظهرت هي المدرسة الصدرية و التي تعود في نشأتها الى السيد محمد محمد صادق الصدر، (العلوجي ٢٠١٠، ١١) و التي لها اليوم امتدادات سياسية

في الساحة السياسية العراقية من خلال عدد من القوى السياسية وفي مقدمتها التيار الصدري، (الخيون ٢٠١٣، ٣٥٣) و عدد من القوى الأخرى كعصائب اهل الحق و عدد من التجمعات السياسية و المسلحة، وتميزت هذه المدرسة بخطابها المعادي للغرب، وبتبني خيار المواجهة المسلحة، ويكثر مقلديها في الأحياء الفقيرة، و المناطق الشعبية، بعد الأحداث التي شهدتها إيران في تأسيس الجمهورية الإسلامية و من خلال تبني مبدأ تصدير الثورة كأحد مبادئ تلك الجمهورية بدأت بالانتشار في العراق مرجعية ولاية الفقيه الايرانية و التي دخلت بقوة إلى العراق بعد التغيير عام ٢٠٠٣، وتحالفت في بعض المساحات مع المدرسة الصدرية التي تتفق معها في الخطاب المعادي للغرب، وبعد أحداث داعش و تشكل عدد من الفصائل المسلحة تحت راية عدد من القوى السياسية التي تتبع هذه المدرسة والمدرسة الصدرية ازداد انتشار المقلدين لهذه المدرسة في الاوساط الشيعية وأصبحت من الايدلوجيات المؤثرة في الواقع السياسي العراقي.

و عليه يمكن تقسيم الخارطة الدينية و الاجتماعية و السياسية الشيعية إلى عدة تصنيفات وهي الشيعة اللذين ينتمون إلى المدرسة الشيعية التقليدية، و يقلدون المرجع الأعلى و هؤلاء هم الطيف الأكبر واللذين ينتمون لهذه المدرسة بعضهم لا يؤمن بالانتماء السياسي او الايديولوجي، و البعض الاخر يمارس العمل السياسي ضمن قوى إسلامية معتدلة وقوى علمانية (مدنية)، وقوى ليبرالية، و لعل هذه المدرسة توجد حالة من الحرية لابنائها كونها لاتدخل في الواقع السياسي بشكل مباشر، وفي بعض الأحيان تبتعد عن السياسة بشكل كامل عدا حالات الضرورات القصوى، لذلك يصبح تحديد الانتماء السياسي لابناء هذه المدرسة فيه حرية اكبر، و المدرسة الثانية هي المدرسة الصدرية و التي تنقسم إلى عدة أقسام منها التيار الصدري الذي شارك في العملية السياسية بمسميات مختلفة، و الفصائل والقوى السياسية التي انشقت من التيار، و مدرسة ولاية الفقيه التي باتت تتبعها قوى سياسية وفصائل مسلحة و تمكنت من إيجاد تموضع لها في الساحة السياسية و الاجتماعية العراقية، والمدرسة الشيرازية التي شهدت انحسار كبير مؤخرا، وبالرغم من ذلك هنالك قوى سياسية محدودة التأثير ترتبط بهذه المدرسة أو تتبعها، تضاف لذلك عدد من المرجعيات التي لديها مساحات تقليد محدودة واغلبها كانت من افرازات المدرسة الصدرية، و كذلك الحال لبعض الجماعات الراديكالية المغلقة مثل جند السماء، و جماعات مستحدثة قد لا تنسجم مع المسار العام للمذهب الشيعي.

بصورة عامة عانت الطائفة الشيعية من الاقصاء خلال الفترات التي سبقت تأسيس الدولة العراقية، رغم كونها تمثل المكون الاجتماعي الأكبر في التنوع العراقي، وحتى بعد تأسيس الدولة العراقية لم يكن لدى المكون الشيعي نخب أكاديمية او حكومية يستعان بها في الدولة الجديدة، (جواد ٢٠١١، ٢٧٩) وكانت المفارقة ان المكون الشيعي الذي كان مهمشاً في فترة الحكم العثماني كان قد انحاز الى العثمانيين ووقف معهم في

التصدي الى القوات البريطانية، وكان هذا احد اسباب استمرار اقصاء هذا المكون كونه حسب كمكون داعم للعثمانيين ضد البريطانيين، (العلوي ٢٠١٢، ١٣٧) ولعل ثمن هذا الموقف كان أحد اسباب ابعاد المكون الشيعي عن حكم العراق لاكثر من ثمانين عام، اي حتى العام ٢٠٠٣، (العلوي ٢٠٠٩، ٧٧)، وبالعودة إلى السياق التاريخي رغم رغبة الملك فيصل الأول إعطاء ادوار للشيعة في المملكة الا تركيبة الجيش العثماني لم يكن للشيعة فيها ادوار قيادية وكذلك التركيبة الادارية للعراق قبل تأسيس الدولة، وبالمقابل لم تتح فرص لبناء نخب علمية و ثقافية شيعية بالكم الذي ينسجم مع حجم الفرص التي اتاحتها الدولة الجديدة، ولعل ازمة التأسيس هذه رافقت الوضع الشيعي في المراحل التي تلت العهد الملكي واستمرت لغاية العام ٢٠٠٣، حيث اتاح النظام الديمقراطي من جهة فرصة للتمثيل الشيعي على المستوى التشريعي و التنفيذي ينسجم مع حجم المكون، ولكن نفس المعادلة الدولية التي انتجت المعادلة السياسية بعد عام ٢٠٠٣، ذهب جزء من الشيعة إلى معارضتها و التقارب مع الجانب الإيراني الأمر الذي قد يؤثر سلباً على مستقبل المكون الشيعي او جزء منه في المعادلات المقبلة، و قد يساهم في اختلال التوازن السياسي في العراق.

ثانيا: العرب السنة، وينتشر العرب السنة في عدة محافظات شمال وغرب ووسط العراق، (الهاشمي ٢٠١٣، ٢٣-٢٤) وينقسم السنة في العراق إلى أربعة مذاهب، أكثرها انتشارا المذهب الحنفي وهو المذهب السني الأكبر في العراق، ويمثل غالبية السنة خاصة في بغداد و الموصل و ديالى و الانبار و صلاح الدين، وعدد من المناطق الكردية والتركمانية، وانتشر بقوة في العهد العثماني حيث كان المذهب الرسمي للدولة، ويتبعه معظم العرب السنة، والأكراد، والتركمان.

والمذهب الثاني من حيث الانتشار في العراق هو المذهب الشافعي حيث ينتشر أكثر في كردستان العراق (خاصة السليمانية وأربيل ودهوك) وبين أكراد العراق، وبعض العشائر العربية في الموصل ومناطق شمال العراق، وجوده تاريخي بسبب التأثير الثقافي الكردي والشامي.

المذهب الثالث من حيث الانتشار هو المذهب الحنبلي، وانتشاره محدود نسبيا، لكن موجود في بعض أحياء الموصل والأنبار، وبين عائلات وقبائل قليلة متأثرة بالدعوة السلفية أو الوهابية خصوصًا في العقود الأخيرة، (بايمن ٢٠٢١ ، ٩٧) لا يُعد تيارا جماهيريا في العراق تاريخيا، رغم ان النظام السابق و خلال الحملة الايمانية حاول أن يدخل هذا المذهب إلى مناطق سنية لم يكن موجودا فيها الا ان انتشاره بقي محدودا، رغم وجود ادعائات ان السلفية في العراق أقدم من الوهابية، اذ تذهب تلك الادعاءات إلى أن محمد بن عبد الوهاب تتلمذ في الموصل. (الربيعي ٢٠١٥، ٣٩).

والمذهب الرابع هو المذهب المالكي، الذي يعد أقدم المذاهب السنية وصولا للعراق تاريخيا، اذ دخل منذ العصر العباسي، لكنه اليوم شبه منقرض من حيث الانتشار الشعبي، مع وجود أفراد أو عائلات قليلة تتبعه، غالبا في بغداد وبعض مناطق الجنوب.

ومع المذاهب السنية الأربعة تبرز الصوفية كتيار روحي وسلوكي ينتمي اتباعه في العراق إلى المذهب الحنفي ومن ثم المذهب الشافعي، وابرز الطرق الصوفية في العراق هي الطريقة القادرية، والطريقة النقشبندية، والطريقة الكنزنزانية والطريقة الرفاعية، والطريقة المولوية. (بابه علي ٢٠٢٥، ٢٠٦)

قبل و بعد تأسيس الدولة العراقية لعب العرب السنة دور الحكام للعراق، ففي العهد الملكي أغلب النخب السياسية والإدارية كانت من المكون السني، وكذلك الحال بالنسبة للعهد الجمهوري قبل عام ٢٠٠٣، ولكن بعد عام ٢٠٠٣ وفي الفترة الأولى بعد التغيير تراجع الدور السياسي للمكون السني الذي بدأ لاحقاً بالعودة و التنامي بما ينسجم مع الحجم الاجتماعي للمكون كثاني مكون . (الدليمي ٢٠١٢، ٢١٦-٢١٧)

لم يكن للسنة في العراق عبر تاريخ العراق المعاصر و الحديث مرجعية موحدة او عليا و حتى ان مؤسسات الافتاء السنية لم تكن تغطي كل المساحة السنية في العراق، وذلك لان مرجعية السنة في العراق هي الدولة وما تحدده الدولة من مؤسسات وقفية او افتائية ولكن هذا لم يمنع ظهور مرجعيات سنية منها الشيخ عبد الكريم بيارة التي تقلد منصب مفتي الديار العراقية و رئيس رابطة العلماء، و لكن لم تكن تلك المرجعيات متواصلة وممأسسة كما هو الحال بالنسبة للمرجعية الشيعية، وبعد عام ٢٠٠٣ ظهرت مؤسسات سنية منها هيئة علماء المسلمين التي ترأسها الشيخ الضاري ولكن دورها في المواجهات والانشطة المسلحة والاغطية التي وفرتها لذلك حال دون انتشارها و استمرار تأثيرها، (الخيون ٢٠١٣، ١٧٧-١٧٨)

وبعد تأسيس المجمع الفقهي للدعوة و الإرشاد أصبح المجمع هو الواجهة الرسمية للافتاء في الساحة السنية ولكن اثيرت بعض الملاحظات ومنها اقتصاره على المذهب الحنفي وبعض الشبهات التي آثارها منافسون للمجمع من كونه داعم لايديولوجيا الإخوان المسلمين، ومؤخرا وبعد عودة الشيخ رافع الرفاعي إلى بغداد، واسقاط التهم الموجهه له، من المتوقع ان يكون له مساحة تأثير كمفتي للديار، اذ عين بهذا المنصب بعد وفاة سلفه الشيخ جمال عبد الكريم الدبان.

ثالثا: الكرد في العراق يشكلون واحدة من أقدم المكونات العرقية في المنطقة، ولهم تاريخ طويل وجذور متشابكة مع تاريخ ميزوبوتاميا والشرق الأدنى.

الكرد يرجعون أصولهم – بحسب رواياتهم التاريخية والمصادر الكردية – إلى شعوب الهوريين (الميتانيين) والميديين، وهم أقوام إيرانية قديمة ظهرت في جبال زاغروس قبل الميلاد بعدة قرون، في حين ان بعض

المؤرخين الكرد يرون أنهم أحفاد الميديين الذين أسسوا إمبراطورية في القرن السابع قبل الميلاد، وكان مركزها في كردستان الحالية، وتشير مصادر أخرى تشير إلى تداخل الأصول مع شعوب جبلية قديمة مثل الكاشيين والكوتيين واللولوبيين، الذين سكنوا شمال العراق وإيران، وفي العصر الإسلامي، اندمجت القبائل الكردية مع العرب والفرس والتركمان، لكنهم حافظوا على لغتهم وهويتهم الجبلية. (الحسيني واخرون ٢٠١٩، ١١٣-١١٤).

و ينتمي الكرد إلى عدد من العشائر الكردية التي يعد بعضها اتحاد لعدد من العشائر، و اليوم زعامة المجتمع الكردي تتصدى لها عشيرة البارزاني وبالخصوص عائلة ملا مصطفى البارزاني، في حين تتصدى لزعامة الكرد في السليمانية عشيرة الطالباني و بالخصوص أسرة مام جلال الطالباني، وقد ترجم هذا التصدي إلى ادوار سياسية و حكومية في اقليم كردستان.

ومناطق تواجد الكرد تشكل محافظات دهوك، أربيل، السليمانية (وما يتبعها من مناطق ريفية وجبلية)، والمناطق المتنازع عليها (خارج إدارة الإقليم رسميا) وهي كركوك، وخانقين وجلولاء في محافظة ديالى، ومخمور، وسنجار، وطوزخورماتو، والتوزيع الجغرافي التقليدي للكرد يتركز في شمال العراق وشرقه على سفوح جبال زاغروس ومحيطها.

وتعرض الكرد كما هو الحال بالنسبة للشيعة إلى تهميش قبل عام ٢٠٠٣، الأمر الذي دفعهم إلى التحالف مع المعارضة الشيعية و لعل هذا التحالف هو أحد اهم المرتكزات التي اسست النظام العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، و بسبب مواقف و خلافات سياسية وحكومية و إدارية بين الكرد و الشيعة يشهد النظام السياسي العراقي تحدي يعد احد التحديات الناتجة عن عدم ادارة التنوع في العراق بالشكل الامثل، وتأتي خطورة هذا التحدي من كون العلاقة الشيعية الكردية كانت احد ركائز النظام السياسي الديمقراطي الجديد، و اي اختلال في هذه العلاقة قد يسبب اختلال في النظام، لذلك يبرز مبدأ إدارة التنوع كمبدأ مهم لإدارة هذه العلاقة بالشكل الذي يحقق استقرار العراق.

و يعد حلم الدولة الكردية هو حلم لكل الكرد في العالم (ابراهيم ٢٠١٤، ٧٥) اذ ان الكرد يرون ان اتفاقية سايكس بيكو اهملت تواجدهم القومي و الجغرافي، فالكرد رفضوا الاتفاق من حيث المبدأ، لأنه قسم منطقتهم التاريخية بين الدولة العثمانية السابقة والمناطق الانتدابية البريطانية والفرنسية دون أخذ إرادتهم في الاعتبار، وباختصار، موقف الكرد كان معارضاً للاتفاق لأنه فرض التقسيم دون استشارتهم وحرمانهم من حق تقرير المصير، (البارزاني ٢٠٢٠، ١٦٨-١٦٩) وكان بداية المشاكل السياسية للكرد في العراق وبلاد الشام، ولعل هذا كان الدافع الذي دفع الكرد إلى الانفتاح على المجتمع الدولي وبناء علاقات دولية رصينة فيما بعد .

رابعا: التركمان، وهم من أصول تركية أو أصول تركية–مغولية، وأصول آسيوية، استقر بعضهم في العراق منذ القرون الوسطى، خصوصاً خلال فترة الخلافة العباسية، وجلبهم السلاطين العثمانيون في فترات لاحقة كجزء من سياسات الإدارة العسكرية والاستيطانية، وتركيزهم كان في مناطق كركوك، الطوز، تلعفر، الموصل، بغداد، وأجزاء من ديالى وصلاح الدين. لقد حافظوا على لغتهم التركية (التركية العثمانية سابقا، والتركية الحديثة في الوقت الحاضر) وعاداتهم الخاصة.

أغلب التركمان العراقيين سنة وشيعة، حيث السنة غالبا في كركوك، بغداد، والطوز، والشيعة في كركوك، الطوز، وتلعفر، و المسلمون هم الغالبية الساحقة، مع بعض الأقليات الصغيرة غير المسلمة في تاريخهم، لكن المجتمع التركماني اليوم مسلم بالكامل.

خلال فترة العهد الملكي لم يكن لديهم حضور سياسي قوي، لكن بعض القيادات كانت متعاطفة مع الدولة المركزية، وخلال حكم حزب البعث تعرض التركمان إلى سياسات التهميش والتهجير خاصة في كركوك والمناطق المختلطة، مع بعض القيادات التي تعاونت مع الحكومة لتأمين مصالح محلية، و كانت حصة التركمان الشيعة من سياسات الاقصاء التي اتبعها النظام هي الحصة الأكبر. (سلوم ٢٠١٤، ١٩٣)

بعد سقوط النظام السابق، أصبح للتركمان حضور سياسي واضح من خلال ائتلافات تركمانية وممثليهم في البرلمان، واهتم التركمان بعد ٢٠٠٣ بحماية حقوقهم القومية، اللغوية، والثقافية، خاصة في كركوك، والمطالبة بإدارة خاصة للمناطق المتنازع عليها، وانخرطوا في العملية السياسية العراقية من خلال الأحزاب التركمانية القومية والإسلامية، وكذلك انخرط بعضهم في تشكيلات سياسية شيعية وسنية الأمر الذي اضعف تأثيرهم رغم كونهم المكون القومي الثالث بعد المكون العربي و المكون الكردي.

اليوم يعد التركمان نافذه مهمة للعراق على تركيا وبالامكان استثمار علاقاتهم مع تركيا لصالح العراق مم خلال إدارة هذا الجانب من التنوع لمصلحة العراق، إلا أن عددا من القوى السياسية النافذه استثمرت علاقتها بمكونات أخرى لغرض الانفتاح على الجانب التركي واهملت استثمار المكون التركماني في ذلك.

خامسا: المسيحيون في العراق يُعدّون من أقدم الجماعات الدينية في المنطقة، ولهم جذور عميقة تمتد إلى القرون الأولى للميلاد، حين دخلت المسيحية إلى بلاد ما بين النهرين، هم من أحفاد الشعوب القديمة التي سكنت بلاد ما بين النهرين، مثل الآشوريين، الكلدان، والآراميين، ويتحدثون لغات متعددة، منها السريانية (بلهجاتها الشرقية والغربية)، والعربية، والكردية في بعض المناطق، وانتشارهم التاريخي شمل مدن مثل الموصل، أربيل، كركوك، بغداد، البصرة، وقرى سهل نينوى.

وهنالك أربعة عشر طائفة مسيحية (كنيسة) مسجلة في الوقف المسيحي ومعترف بها بشكل رسمي حكوميا وقانونيا، ودستوريا، تتوزع على المذاهب المسيحية الثلاثة (الكاثوليك، الارثوذكس، البروتستانت)، في حين لم تسجل عدد من الكنائس الانجيلية البروتستانية ولم يتم اضافتها إلى تلك الكنائس رغم انتشارها في الاوساط المسيحية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وتم تكييف وضعها كمنظمات مجتمع مدني، بينما سجلت بشكل رسمي تلك الكنائس في اقليم كردستان.

أيضا المكون المسيحي عانى من ازمة إدارة التنوع في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية فتعرض المسيحيون إلى تصفيات وانتهاكات من قبل الانظمة السياسية كما حدث في حادثة سميل عام ١٩٣٣،

(الحسيني ٢٠٢٥) وما تعرض له المسيحيين على يد تنظيم داعش الارهابي، حين احتل التنظيم سهل نينوى و مناطق الموصل، وتعد الطائفة الكلدانية (بطريركية بابل للكلدان الكاثوليك) أكثر الطوائف المسيحية انتشارا في العراق والتي يترأسها اليوم الكاردينال لويس ساكو، و هو رجل الدين الوحيد في العراق الذي يمتلك صفة كاردينال، وعضوية في مجلس الكرادلة الذي ينتخب بابا الفاتيكان (ساكو ٢٠٢٥) ومن ثم طائفة السريان الكاثوليك و السريان الارثذوكس و الارمن الكاثوليك و الارثوذكس و كنيسة المشرق الاشورية و الكنيسة الشرقية القديمة و الكنيسة الانجيلية الوطنية في حين تراجع وجود بعض الطوائف ومنها طائفة السبتيين.

سادسا: الإيزيديون جماعة دينية ذات هوية ثقافية وقومية مميزة، يعيش معظمهم في شمال العراق، ولهم تاريخ طويل ومعقد ارتبط بالمنطقة الجبلية من سنجار وشيخان، وينقسم الايزيدون عمليا إلى ثلاثة مجموعات مجموعة قومية تعتبر الايزيدية قومية و مكون له خصوصية عرقية وثقافية ودينية، ومجموعة تعتبر الإيزيدية ديانة ينتمي أبنائها إلى القومية الكردية، ومجموعة تعتبر الإيزيدية ديانة ينتمي معتنقيها إلى القومية العربية، هناك آراء مختلفة حول أصولهم الدينية اذ يرى بعض الباحثين أن الإيزيدية ديانة قديمة تعود جذورها إلى الديانات الهندو–إيرانية مع تأثيرات زرادشتية ومثرائية، وآخرون يرون أنها ديانة توحيدية خاصة تطورت في كردستان واحتفظت بعناصر روحية من أديان وعبادات قديمة مع إعادة صياغة معتقداتها في القرون الوسطى، و الرأي الاعم ان الإيزيدية ديانة توحيدية تؤمن بإله واحد، يعتقدون بوجود طاووس ملك (الملاك الطاووس) وهو الملاك الرئيس المكلف بإدارة شؤون العالم بإرادة الله، ولديهم نصوص دينية مقدسة يتناقلها رجال الدين شفويا، وأعياد خاصة مثل عيد رأس السنة الإيزيدية (سري سال) وعيد الجماعية في لالش، ومركزهم الديني المقدس هو معبد لالش في شمال العراق، واللغة الدينية للإيزيديين هي الكردية (اللهجة الكرمانجية)

((قسم المناصرة في منظمة كابني للمساعدات الإنسانية في العراق، العراق الملون، مطبعة دلسان، دهوك، ٢٠٢٣، ص١١))

من ابرز شخصياتهم الشيخ عدي بن مسافر الاموي (١٠٧٥–١١٦٢م) وهو شخصية صوفية مسلمة من أصول أمويّة، له دور كبير في صياغة الممارسات الإيزيدية الحديثة واعتباره قديسا ومجددا للدين عندهم، وحسن ممان و شمس الدين هما ايضا من القادة الدينيين البارزين في تاريخ المكون.

وللايزيدين مجلس يسمى المجلس الروحاني يعد أعلى هيئة لإدارة شؤون الطائفة، ويعد الأمير أعلى سلطة روحية واجتماعية في المكون وهو الشخص الاول وفي الوقت الحالي يشغل هذا المنصب الأمير حازم تحسين بيك، وكذلك البابا شيخ يعد أعلى سلطة دينية وروحية و يتم انتخابهما من قبل المجلس الروحاني الايزيدي أو المجلس الروحاني الأعلى، وهذا المجلس هو أعلى سلطة دينية وتشريعية للطائفة، ويضم الأمير (رئيس الإيزيديين)، و"بابا شيخ" (الزعيم الديني الأعلى)، وعددا من رجال الدين الكبار مثل بابا جاويش وشيخ الوزراء ووجهاء الطائفة، ومهمته وضع القرارات الدينية والاجتماعية، و إدارة شؤون المعابد وخاصة معبد لالش، وتنظيم المناسبات والطقوس.

و ترض الايزيدون إلى انتهاكات معنوية كبيرة بسبب عدم فهم ديانتهم بالشكل الصحيح من قبل أبناء الديانات والمكونات الأخرى، و هذا أيضا أشكال يضاف إلى الاشكالات التي تسبب بها عدم وجود سياسات ادارة تنوع صحيحة، و أيضا تعرضوا إلى انتهاكات مادية طالت مناطق تواجدهم وادت إلى تصفية أبناء هذا المكون على يد تنظيم داعش الإرهابي، ولعل أثر تلك الانتهاكات كان جلياً بسبب طبيعة الحجم الديمغرافي للمكون ومناطق تواجده المحصورة في رقعة جغرافية محددة أصبحت ضمن مناطق نفوذ التنظيم الارهابي. (الحسيني ٢٠٢٥).

سابعا: الصابئة المندائيون في العراق، هم جماعة دينية توحيدية قديمة تُعتبر من أقدم المكوّنات السكانية في وادي الرافدين، و يرجع تاريخهم إلى آلاف السنين، وتربط بعض الدراسات أصولهم بحضارات بلاد ما بين النهرين (السومرية، البابلية) مع تأثرهم بالديانات الإبراهيمية، ويعتبرون انفسهم أتباع النبي يحيى بن زكريا (يوحنا المعمدان) الذي يعد أعظم أنبيائهم، ويعتبرونه المعلّم والمجدد لدينهم، واسمهم "المندائيون" مشتق من كلمة "منداع" في لغتهم المندائية وتعني "المعرفة"، ديانتهم توحيدية، يؤمنون بإله واحد يسمونه الحي العظيم، وكتابهم المقدس هو كنزا ربا (الكنز العظيم)، مكتوب باللغة المندائية (إحدى اللغات الآرامية الشرقية)، وطقوسهم الأساسية تدور حول التعميد في الماء الجاري كرمز للنقاء الروحي، ويُمارس بشكل متكرر على

مدار حياة الفرد، وليس مرة واحدة فقط كما في المسيحية، ولديهم صلوات يومية، وصيامات روحية، واحتفالات دينية أهمها "عيد البرونايا" (رأس السنة المندائية). (سلوم ٢٠١٩، ٢٩)

يرأسهم رئيس ديني أعلى يُعرف باسم "الريش أمة" أو "الكنزبرا"، ويعاونه رجال دين من رتب مختلفة (ترميدة، كنزبرا)، ولديهم معابد تسمى المندي، وهي مخصصة لإقامة الصلوات والتعميد والتعليم الديني، المندي يُبنى دائمًا قرب مصدر ماء جارٍ (نهر أو جدول) ليكون مناسبًا لممارسة طقوس التعميد، والمندي الرئيسي لديهم في بغداد في منطقة القادسية.

الصابئة هم اقل تضررا من الإرهاب كون مناطق تواجدهم لم تكن ضمن الرقعة الجغرافية التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي، لكنهم كغيرهم من الاقليات عانوا من اضرار معنوية بسبب الإشاعات التي اثيرت حولهم وخصوصا ان عدد من مناطق تواجدهم في مناطق شعبية وذات مستوى ثقافي محدود، وايضا تعرضوا للخطف والابتزاز من قبل العصابات المحلية، الامر الذي الى نزوح داخلي وهجرة خارجية اثرت بشكل كبير على تواجد الطائفة في العراق، (خماس ٢٠٢٤، ٢٨٤) ويترأس الطائفة اليوم الريش أمة ستار جبار حلو، ولديهم مجلس عموم الطائفة الذي يعد بمثابة برلمان مصغر للطائفة يدير الشؤون الاجتماعية و الروحية.

ثامنا: المكونات و الاقليات الهشة، و اشرنا لها بهذه التسمية بسبب عدم وجود مواد دستوية أو قانونية تعالج اوضاعها رغم كون عدد منها هي مكونات اصيلة و هذه احد النقاط السلبية التي تؤشر على سياسات ادارة التنوع في العراق خلال الانظمة المتعاقبة، و من اهم هذه المكونات والاقليات هم الكاكائيون اللذين لديهم اصلا انقسام داخلي اذ يرى بعض أبناء هذا المكون انهم مسلمين ينتمون إلى الطائفة الشيعية و يرى البعض الاخر انهم مسلمين صوفيين ينتمون إلى الطائفة السنية، و البعض الاخر منهم يعبر عن نفسه كديانة يارسانية مستقلة، ولحد

اليوم لم يتم الاعتراف بهم كمكون رسمي في اللوائح الرسمية العراقية، وعليه لم يتم منحهم اي استحقاق انطلاقا من سياسة التميز الايجابي للاقليات رغم مطالبهم و من جملة مطالبهم مقعد كوتا في مجلس النواب، والشبك وبالرغم من حصولهم على بعض الحقوق ومنها مقعد الكوتا الا انهم يعانون من ازمة في الهوية ناتجة عن سياسات النظام السابق والأنظمة التي سبقته، اذ ان نسبة كبيرة منهم يعبرون عن خصوصيتهم القومية وانتمائهم مذهبيا للمكون الشيعي، وبعضهم يعلنون انتمائهم إلى القبائل العربية وبعضهم يعلنون انتمائهم إلى المكون الكردي، وايضا حالهم حال الاقليات الأخرى تعرضوا للقتل والتهجير على يد الجماعات الإرهابية. (الوشاح ٢٠١٩، ١٣٧)

وكذلك الحال بالنسبة للديانة الزرادشتية، والمكون الشركسي، و البهائيين، و اليهود اللذين تم تهجيرهم في العراق لأسباب سياسية قومية، وبالرغم من تسمك من بقي منهم في العراق بانتمائه العراقي و الوطني الا انهم عانوا من التهميش واضطر اغلبهم إلى إخفاء ديانته رغم كونها ديانة سماوية، كل تلك الاشكاليات هي نقاط تؤشر على اخفاق الانظمة العراقية المتعاقبة في انتهاج سياسات رصينة لإدارة التنوع. (سلوم، مصدر سبق ذكره، ٥١- ٥٢).

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الديمغرافي

هو مفهوم مرتبط بحماية واستقرار التركيبة السكانية لدولة أو منطقة معينة، ويعنى بضمان توازن عدد السكان، توزيعهم الجغرافي، التماسك الاجتماعي، والحفاظ على الهوية الوطنية والديموغرافية. يُنظر إليه كأحد أبعاد الأمن القومي، إلى جانب الأمن السياسي، العسكري، والاقتصادي.

وبالرغم من أهمية هذا المفهوم كأحد مفاهيم الأمن المعاصر وعلاقته بالاستقرار السياسي و الاجتماعي، إلا لم يثبت كمفهوم أو تخصص أمني مستقل كما هو الحال بالنسبة لمفاهيم أمنية أخرى كالامن السياسي والأمن الاقتصادي وغيرها من المفاهيم التي تشير إلى قطاعات الأمن المختلفة.

ونرى ان التعريف الامثل لهذا المفهوم هو السياسات التي يتم فيها الحفاظ على توازن سكان الدولة أو المنطقة بحيث لا تتعرض الهوية الوطنية أو الاجتماعية أو الاثنية أو الاستقرار الاجتماعي للتهديد نتيجة تغيرات سكانية كبيرة أو هجرة جماعية أو سياسات تهدف لتغيير التركيبة السكانية، وبذلك هو عبارة عن سياسات أمنية واجتماعية واقتصادية وثقافية تهدف إلى مواجهة سياسات تغيير التركيبة السكانية، ويشمل عدة عوامل منها معدل الولادات، الهجرة الداخلية والخارجية، توزيع الأقليات والأغلبية، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسكان.

وللامن الديمغرافي تأثير على الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني، اذ يبرز تأثيره على الاستقرار السياسي في الانظمة الديمقراطية من خلال التغييرات السكانية المفاجئة التي قد تؤثر على الانتخابات، التمثيل البرلماني، وموازين القوى بين الجماعات العرقية والدينية، بينما يمكن أن يؤدي عدم التوازن السكاني إلى صراعات على الموارد، الخدمات العامة، السكن، أو الوظائف وهذا جزء من تأثيراته الاجتماعية، وامنيا قد تؤدي التوترات الديموغرافية إلى نزاعات مسلحة، عنف طائفي أو عرقي، أو إرهاب إذا شعر السكان بأن هويتهم أو حقوقهم مهددة، وقد لا تظهر تلك التأثيرات بشكل مباشر، وإنما في اوقات لاحقة وخصوصا في حالات ضعف الدولة.

سياسات ادارة التنوع واثرها في الامن الديمغرافي العراقي بعد عام ٢٠٠٣

م. د. محمد حسام علي

شهد العراق قبل وبعد تأسيس الدولة الحديثة اختلال في الأمن الديمغرافي، وسياسات مارستها أنظمة مختلفة ادت إلى مشاكل ديمغرافية لا يزال أثر بعضها قائم لغاية يومنا هذا، فمن سياسات التتريك التي سبقت تأسيس الدولة العراقية، إلى سياسات التعريب التي مارسها النظام السابق وصولا إلى سياسات التهجير التي مارسها الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، كان الاختلال الديمغرافي حاضراً.

سياسات ترييف المدن وافراغ القرى من سكانها هي احد مظاهر الاختلال الديمغرافي و هذه السياسات ازدادت بعد سقوط الحكم الملكي، ورغم كونها سياسات ليست ذات طابع أمني أو سياسي استراتيجي، إلا انها انعكست سلبا على الريف من جهة حيث تراجعت الزراعة وتصحرت الأراضي الزراعية من جهة، ومن أخرى فقدت المدينة جزء من طابعها المدني، وادت إلى اكتضاض سكاني في مراكز المدن، و هذه الظاهرة لم تقتصر على نظام بعينه فكانت البداية في فترة حكم عبد الكريم قاسم اذ شهد العراق انتقال سكان الريف الجنوبي و الاهوار وخصوصا (العمارة) إلى بغداد، وفي فترة الأخوين عارف انقل سكان الريف الغربي (الانبار) وبعض سكان الارياف الشمالية وخصوصا (صلاح الدين وديالى) إلى بغداد، وفي فترة حكم حزب البعث شهدت من انتقال سكان من ارياف (تكريت)، و بعد عام ٢٠٠٣ استمرت الهجرة الى بغداد من ارياف المدن الجنوبية و الفرات الأوسط إلى بغداد الأمر التي ادى الى زيادة كبيرة في سكان العاصمة، وتغيير معالمها وواقها الثقافي، وما رافق ذلك من انعكاسات على الواقع الأمني لها، ولعل احد جذور العنف الطائفي الذي شهدته العاصمة بغداد في الأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

اما سياسات التغيير الديمغرافي الأخطر وبشكلها الصريح بدأت في فترة حكم صدام حسين اذ بدأت سياسات تغيير ديمغرافي ممنهجة ومدروسة بنيت على اساس التهجير والتشجيع على الهجرة كما حصل في مناطق حزام بغداد التي ساهم النظام بنقل سكان من مكون معين لها لتكون طوق أمني طائفي لمناطق بغداد وفق أجندة طائفية ظهرت آثارها فيما بعد وبالرغم من كون اللذين نزحوا إلى مناطق حزام بغداد في تلك الفترة قد لا يكون لديهم دراية بسبب تشجيعهم على النزوح لهذه المنطقة الا ان النظام كان على دراية بذلك، و كذلك الحال في مناطق أخرى وخصوصا المناطق التي كانت عليها مؤشرات أمنية او سياسية، وعمليات تسفير العراقيين من اصول فارسية او ايرانية من خلال عدة موجات تسفير قام بها النظام ايضا كانت احد معالم التغيير الديمغرافي، وعدد من السياسات القمعية التي اعتمدها النظام والتي ادت إلى ارتباك اجتماعي وديمغرافي (الكاظمي ٢٠١٢، ١٦٧) وبعد العام ٢٠٠٣ لم تنتهي سياسات التغيير الديمغرافي اذ أدى العنف الطائفي إلى تغييرات ديمغرافية كبيرة، وساهم الإرهاب في اكبر عمليات التغيير الديمغرافي السريعة، فالحروب المتتالية والاحتلالات أدت إلى نزوح داخلي وخارجي كبير، والاضطهادات الطائفية والإثنية خصوصا ضد

الأقليات مثل الإيزيديين والمسيحيين والصابئة، (سلوم، مصدر سبق ذكره، ٦٧) مما أثر على التوازن السكاني في مناطقهم التاريخية، والهجرة الاقتصادية والسياسية نزوح كبير للعراقيين إلى دول الجوار وأوروبا، خصوصا الشباب، سياسات تهجير سكان الاهوار هي الأخرى كانت احد الممارسات القمعية التي اضرت بالامن الديمغرافي. (الانصاري ١٩٩٦، ١٣٨).

كل تلك السياسات والظواهر كانت تحديات للامن الديمغرافي في العراق تجعل من الضروري انتهاج سياسات امن ديمغرافي تنسجم مع تلك التحديات التي هددت التنوع العراقي.

اختلال الأمن الديمغرافي يعني حدوث تغيّر غير متوازن أو مفاجئ في التركيبة السكانية لمجتمع ما، وهذا قد يكون نتيجة الحروب، الهجرات القسرية، التهجير، أو سياسات التغيير السكاني، التي اشرنا لها، مثل هذا الاختلال له مخاطر كبيرة على المستويات السياسية والاجتماعية والأمنية، وأهمها:

اولا: المخاطر السياسية: اختلال موازين القوى الداخلية قد يؤدي تغيّر حجم أو توزيع المكونات السكانية إلى تغيير في تمثيلها السياسي أو قدرتها على التأثير في القرار الوطني. كما يؤدي الى تراجع الشرعية السياسية إذا شعر جزء من السكان بأنهم أصبحوا أقلية أو مهمَّشين نتيجة تغييرات سكانية متعمدة، قد يفقدون الثقة في الدولة، و يؤدي الى إثارة النزاعات على الحكم زيادة أو نقصان وزن مجموعة معينة قد يؤدي إلى صراع على السلطة.

ثانيا: المخاطر الاجتماعية: المتمثلة بتوتر العلاقات بين المكونات اذ ان التغير الديموغرافي قد يفاقم الانقسامات العرقية أو الطائفية أو القومية، وتآكل الهوية الوطنية إذا غلبت هوية فرعية على الهوية الجامعة نتيجة التغيير السكاني، مما يضعف الانتماء الوطني.

كما انه قد يؤدي الى تفكك النسيج الاجتماعي من خلال هجرة أو تهجير فئة معينة و الذي بدوره قد يغيّر من طبيعة المجتمع المحلي ويؤثر على التقاليد والعلاقات اليومية.

ثالثا: المخاطر الأمنية: اندلاع العنف الداخلي بسبب المنافسة على الموارد أو النفوذ بين المجموعات السكانية فقد تتطور إلى صراع مسلح، من جهة و من جهة اخرى زيادة احتمالات الإرهاب أو التمرد الفئات المهمَّشة أو المظلومة ديموغرافيا قد تلجأ إلى العنف للتعبير عن مطالبها. (الجابري ٢٠٢٥، ٧٥٣)

بالإضافة إلى صعوبة السيطرة الأمنية و الاستخبارية على المدن المكتظة، بالأخص المناطق العشوائية التي يعد بعضها بيئة مناسبة للجريمة المنظمة.

ويضاف لذلك تحدي ضعف السيطرة على الحدود، اذ ان التغير السكاني في مناطق حدودية قد يخلق ولاءات عابرة للحدود ويهدد وحدة الدولة.

رابعا: المخاطر الاقتصادية: وتتمثل بالضغط على الخدمات والموارد إذا حدثت زيادة سكانية مفاجئة في منطقة معينة، قد تنهار البنية التحتية والخدمات، وهذا ما حصل في عدد من المدن العراقية وبالأخص العاصمة بغداد.

ومن جانب اخر هجرة الكفاءات التي تكون بسبب الشعور بعدم الأمان أو التهميش والذي قد يدفع المتعلمين وأصحاب المهارات إلى مغادرة البلاد، وهذا أيضا حصل في العراق، اذ يلاحظ وجود اسماء متخصصة في مجالات مهمة خارج العراق وقد أخذوا ادوار مهمة بينما كان من الصعب أن تكون لهم ذات الأدوار في العراق.

المطلب الثالث: سياسات ادارة التنوع وأثرها في تحقيق الأمن الديمغرافي

إدارة التنوع هي أداة أو آلية لتحقيق الأمن الديمغرافي، فغياب سياسات فعّالة لإدارة التنوع قد يؤدي إلى انقسامات اجتماعية أو توترات طائفية أو إثنية، ما يهدد الأمن الديمغرافي، أما حسن إدارة التنوع فيُسهم في تعزيز الانتماء المشترك، وتقليل مخاطر التوترات، وضمان استقرار التوزيع السكاني واندماج جميع الفئات، و تدعم سياسات ادارة التنوع الأمن الديمغرافي من خلال:

اولا: تعزيز الاندماج الوطني، عبر تشجيع القيم المشتركة واحترام التعددية، ما يقلل من مخاطر الانقسام أو العزلة المجتمعية، من خلال سياسات الانفتاح بين مكونات المجتمع، وفي العراق احد اسباب خطابات الكراهية وما ينتج عنها من انقسام هو عدم الانفتاح اتجاه بعض الاقليات و المكونات بسبب العزلة الناتجة عن الموقع الجغرافي المعزول لبعض الاقليات، أو طبيعة بعض الأديان الغير تبشيرية والتي تقتصر على فئات اجتماعية معزولة.

ثانيا: ضمان تكافؤ الفرص، عندما يحصل جميع الأفراد على فرص متكافئة في التعليم والعمل والخدمات، تقل احتمالية نشوء تهميش أو غضب اجتماعي، و مع وجود النظام الديمقراطي يصبح تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ممكن، على عكس ما كان عليه الواقع العراقي قبل عام ٢٠٠٣، اذ كان الانتماء الحزبي والمناطقي يلعب دورا اساسيا في اتاحة الفرص او انحسارها، وبالرغم من ان مبدأ تكافؤ الفرصة لا زال دون المستوى الا انه وضعت عدد من التشريعات والسياسات التي تمنح بعض الاقليات التمييز الايجابي، و اعتمد مبدأ التوازن الوطني في ذات السياق.

ثالثا: الحفاظ على الهوية الوطنية مع احترام التنوع الثقافي، مما يحافظ على الانسجام بين مكونات المجتمع، واحد الاشكاليات التي تسجل على النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، عدم إيجاد قواسم وطنية مشتركة، توحد

معالم الهوية الوطنية، ومن جهة اخرى اقر الدستور و القوانين العراقية احترام التنوع الثقافي، ولكن على مستوى التطبيق العملي شهد ذلك خروقات تحت غطاءات سياسية.

رابعا: الوقاية من النزاعات الديمغرافية، كالنزاعات على الموارد أو الامتيازات بين المجموعات المختلفة، شعور بعض المجموعات بالتهميش والاقصاء كان حاضرا، وفي بعض الأحيان ينتج عن اسباب واقعية، وفي احيان أخرى ينتج عن هواجس غير موجودة على أرض الواقع، الأمر الذي يجعل من سياسات ادارة التنوع ضرورة لتطمين واحتواء الجميع.

خامسا: تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، عبر تبني سياسات شاملة وشفافة تراعي احتياجات كل المكونات السكانية، إلا أن التركيبة السياسية التي تنطلق من أسس اجتماعية قد تصعب هذه المهمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتطوير الممارسة السياسية وصولا إلى إيجاد بناءات سياسية وطنية عابرة للمكونات قد تكون حلاً لهذه الاشكالية، واعتماد مبدأ الثنائية التحالفية هو المنطلق الأساسي لذلك، ترافقه البرامجية بدلا من الايديولوجية في الممارسة السياسية هي السبيل الامثل لتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

سادسا: تحقيق توازن سكاني مستدام، من خلال تشجيع الهجرة أو التوزيع الجغرافي للسكان بطريقة تدعم التنمية المتوازنة، وثلاثية سياسات إعادة أحياء الريف وسياسات إعادة النازحين وسياسات توسيع المدن افقياً هي الحل الامثل لذلك في العراق.

سابعا: ترسيخ مبدأ اعتبار الإنسان هو القيمة العليا، والمواطنة هي الوصف الأسمى، بدلاً من القيم التي تبنى على اساس الكراهية ورفض الاخر المختلف.

ثامنا: تعزيز قيم الحوار الديني و الاجتماعي و تأسيس مؤسسات تخصصية تعمل وفق مبدأ التأثير لا مبدأ الوظيفة.

تاسعا: استثمار التنوع في إيجاد نوافذ للعراق على المجتمع الدولي فأغلب المكونات العراقية هي امتداد لمكونات خارج حدود العراق، وبعض المكونات خارج العراق هي امتداد لمكونات عراقية، وبذلك بالامكان استثمار هذه الخاصية في تعزيز دبلوماسية المسار الثاني، والدبلوماسية الشعبية خارج الاطر المؤسساتية التي تهيمن عليها البيرقراطية في العراق، فالانظمة التي حكمت العراق قبل ٢٠٠٣ حولت هذه الفرصة إلى تحدي من خلال إطلاق تهم التخابر و التجسس على أبناء المكونات العراقية اللذين لديهم تواصل مع امتداداتهم خارج العراق، وفي بعض الأحيان حتى وان لم يكن هنالك تواصل كانت تلك التهم جاهزة، ونتج عنها سياسات

قمعية هددت التنوع في العراق وتسببت بتغييرات ديمغرافية، كما حدث في جرائم تسفير الكرد الفيليين و ذوي التبعية الإيرانية وقبلهم اليهود العراقيين.

عاشرا: تفعيل دور السلطات (التشريعية و التنفيذية) في تشريع قوانين و اعتماد سياسات وبرامج لاعادة النازحين إلى مناطقهم وخصوصا بعيد أحداث ٢٠١٤ التي ادت إلى أكبر نزوح شهده العراق، وقد تفاقمت آثار ذلك النزوح بسبب طبيعة المكونات التي تعرضت له وهي في اغلبها اقليات ومكونات هشة الأمر الذي جعل أثر ذلك النزوح أكثر وضوحا. (مجموعة من الباحثين ٢٠١٦، ١٣٥-١٣٦)

المطلب الرابع: نماذج لتجارب دولية مقارنة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣

هناك عدة تجارب دولية بارزة نجحت نسبيا في إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي والديني، وغالبا ما يُستشهد بها كنماذج يمكن الاستفادة منها، مع الأخذ بالاعتبار أن النجاح ليس مطلقا، وإنما نسبي ومرتبط بسياق كل دولة، وبالتالي كنتيجة حتمية نجحت تلك الدول في تحقيق امن ديمغرافي، رغم وجود تغييرات ديمغرافية كبيرة ناتجة عن الهجرة أو العمالة الا انها كانت تغييرات ديمغرافية إيجابية و من تلك النماذج:

اولا: كندا، طبيعة التنوع فيها هي مزيج من السكان الأصليين، والمهاجرين الأوروبيين، وآسيويين، وأفارقة، وتنوع ديني واسع، وقد اعتمدت سياسات إدارة التنوع فيها على اعتماد سياسة التعددية الثقافية الرسمية منذ السبعينيات (Multiculturalism Policy) و قوانين لمكافحة التمييز العنصري والديني، برامج دمج المهاجرين مع الحفاظ على ثقافاتهم، وبالتالي حققت درجة عالية من الاندماج الاجتماعي، وانخفاض النزاعات العرقية الكبيرة، مع احتفاظ المجموعات بهوياتها، في حين ان اغلب تلك السياسات اعتمدت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الا ان اغلبها افرغ من محتواه (Kymlicka, 1998 ,61-62) . وفيما يخص تحديات الأمن الديمغرافي فقد اعتمدت عدة سياسات، منها اعتماد سياسة هجرة انتقائية توازن بين احتياجات سوق العمل والحفاظ على النسيج الاجتماعي، وبرامج دمج المهاجرين مع احترام هوياتهم الثقافية، ودعم المناطق الريفية بالهجرة لتجنب التركز السكاني في المدن الكبرى.

وبذلك حققت امن ديمغرافي مستقر نسبيا، رغم وجود تحدي تمثل بالضغط على الخدمات في المدن الكبرى ووجود جيوب تهميش لبعض المهاجرين، الأمر الذي جعل هذه السياسات تواجه بعض الانتقادات . (Bissoondath 1994, 225-226)

ولعل التجربة الكندية تختلف عن التجربة العراقية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ في عدة جوانب اهمها عدم وجود ظاهرة هجرة باتجاه العراق كما هو الحال في كندا ولكن بالمقابل بالامكان الاستفادة من تجربة كندا في

دعم المناطق الريفية للحد من الهجرة الى المدن وخصوصا بغداد، هذا الهجرة التي هي اصلا كما اشرنا لها موجودة في العراق قبل عام ٢٠٠٣، ولكنها ازدادت بعد عام ٢٠٠٣ الأمر الذي ادى الى تراجع وظائف الريف من جهة وفي مقدمتها الزراعة، واكتظاظ المدن وتحول مراكزها إلى مناطق سكانية كثيفة يصعب تقديم مستويات مناسبة من الخدمات.

ثانيا: سنغافورة، مجتمع صغير لكنه شديد التنوع (صينيون، ملايو، هنود، وأقليات أخرى) مع اختلافات دينية كبيرة (بوذية، إسلام، مسيحية، هندوسية) و ارتكزت سياسات إدارة التنوع على توزيع متوازن للسكان في الأحياء السكنية لمنع التكتلات العرقية(Housing Ethnic Quotas) ، وتعليم إلزامي بلغتين (الإنجليزية و لغة أم)، وقوانين صارمة ضد خطاب الكراهية والتحريض، واعتماد التمييز الإيجابي لبعض المكونات المهمشة، والنتيجة كانت استقرار اجتماعي واقتصادي رغم التنوع الشديد، وتجنب النزاعات الطائفية، ولعل أغلب هذه السياسات تتضمن معالجات لواقع إدارة التنوع في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وأهمها مواجهة خطاب الكراهية الذي يتصاعد بعد كل عملية انتخابية، وكذلك سياسات التمييز الايجابي (Chan and Sharon . 2019, 103-104)

و اعتمدت عدة سياسات لتحقيق الامن الديمغرافي منها الضبط الدقيق للتوازن العرقي عبر سياسات الإسكان (لا يسمح لأي عرق بأن يتجاوز نسبة محددة في الحي)، وتشجيع الزواج المختلط لزيادة الاندماج، وإدارة دقيقة للهجرة المؤقتة لتلبية احتياجات الاقتصاد دون الإخلال بالتوازن السكاني.

وبالتالي كانت النتيجة أمن ديمغرافي مرتفع جدا ومستدام بفضل التحكم الصارم، إلا انها واجهت تحدي شيخوخة السكان والحاجة لزيادة المواليد بين المواطنين.

ثالثا: سويسرا، طبيعة التنوع فيها تنطلق من أربع لغات رسمية (الألمانية، الفرنسية، الإيطالية، الرومانشية) وتعدد ديني (كاثوليك، بروتستانت، وأديان أخرى)، واعتمدت في سياسات ادارة التنوع على نظام فدرالي يمنح الكانتونات صلاحيات كبيرة

لإدارة شؤونها، ومشاركة سياسية موسعة لجميع المكونات، وحياد سياسي خارجي يقلل من الانقسامات الداخلية، وبالتالي كانت النتيجة انسجام مجتمعي واستقرار سياسي رغم اختلافات لغوية ودينية كبيرة Linder . (1998, 33-34)

تعاملت سويسرا مع الأمن الديمغرافي من خلال توزيع الصلاحيات على الكانتونات لضمان تمثيل كل المجموعات، وسياسات هجرة مدروسة مع تقييد الإقامة الدائمة لمنع اختلال التوازن الثقافي واللغوي، ودعم اللغات الرسمية الأربعة لضمان التوازن الثقافي، وبذلك حققت أمن ديمغرافي قوي، مدعوم بنظام سياسي يدمج

الجميع، الا انها واجت تحدي ارتفاع نسبة المهاجرين (حوالي ٢٥%) وتأثيره على الثقافة الوطنية، وتعد سويسرا من النماذج المثالية لسياسات إدارة التنوع العصرية لذلك بالامكان استفادة العراق من النموذج السويسري لتطوير سياسات ادارة التنوع، وتحقيق الأمن الديمغرافي.

رابعا: الإمارات العربية المتحدة، طبيعة التنوع في دولة الإمارات تبرز من خلال وجود أكثر من ٢٠٠ جنسية مقيمة، وأديان متعددة، وثقافات متباينة، واعتمدت سياسات إدارة التنوع فيها على قوانين صارمة ضد الكراهية والتمييز، وحرية دينية نسبية مع احترام القيم المحلية، وبيئة عمل متعددة الثقافات، وبطالة شبه منعدمة، ومستوى دخل عالي، وبالتالي كانت النتيجة مجتمع متعدد الثقافات مستقر نسبيا اقتصاديا واجتماعيا، رغم الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة (المعمري ٢٠٢١، ٢٠١-٢٠٢)

تعاملت الامارات مع تحديات الامن الديمغرافي من خلال عدة سياسات منها الفصل الواضح بين الجنسية والإقامة (الغالبية العظمى من المقيمين غير مواطنين)، والحفاظ على نسبة منخفضة للمواطنين في قوة العمل عبر سياسات "التوطين"، وقوانين تحمي الهوية والقيم المحلية مع السماح بالتنوع الاقتصادي، وبذلك حققت أمن ديمغرافي مستقر حاليا بفضل التحكم في منح الجنسية، وفي نفس الوقت واجهت تحدي النسبة المنخفضة جدا للمواطنين (حوالي ١٠-١٢%) التي تجعل الأمن الديمغرافي حساسا لأي تغيرات سياسية أو اقتصادية، واستثمرت الإمارات الثروة النفطية في الواردات النفطية في دعم تلك السياسات، ((أندرو طومسون، ترجمة:يزيد النجار، ثقافة التسامح: التنوع الديني في دولة الإمارات العربية المتحدة، موتيفيت للنشر، دبي، ٢٠١٩، ص٨٦-٨٧)) الأمر الذي يجعل هنالك فرصة مماثلة في العراق لرسم وتنفيذ هكذا سياسات، مع وجود فوارق تتعلق بحجم المواطنين، وبوجود بيئة اقتصادية جاذبة للخبرات والايادي العاملة.

خامسا: جنوب أفريقيا (بعد الأبارتايد)، تنوع عرقي كبير (أفارقة سود، بيض، هنود، ملونون) وتنوع لغوي (احد عشر لغة رسمية)، واعتمدت سياسات إدارة التنوع، على دستور يكرس المساواة وحقوق الإنسان، وبرامج العدالة الانتقالية (لجنة الحقيقة والمصالحة)، وقوانين تمكين الفئات التي كانت مهمشة، وكانت النتيجة انتقال سلمي نسبيا من نظام الفصل العنصري إلى دولة ديمقراطية متعددة الثقافات، رغم استمرار بعض التحديات.

وتعاملت جنوب افريقيا مع ملف الامن الديمغرافي من خلال دستور يضمن المساواة بين جميع الأعراق، وسياسات إعادة توزيع الموارد (الإسكان، التعليم، العمل) لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع المشاركة السياسية لجميع المكونات، الامر الذي ادى الى تحسن كبير في الأمن الديمغرافي بعد الأبارتايد، لكنها واجهت بعض الصعوبات ومنها استمرار الفجوات الاقتصادية بين المجموعات العرقية وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية، وبعض السياسات الثأرية اتجاه البيض (الحسيني ٢٠٢٥)

الخاتمة:

إن ازمة إدارة التنوع في العراق هي ازمة متراكمة سبقت تأسيس الدولة العراقية فكانت لها عدة مظاهر منها تهميش مكونات وعدم إتاحة الفرصة لها في المشاركة السياسية وإدارة الدولة ومن تلك الظواهر ظاهرة العزل التي عانى منها المكون الاجتماعي الأكبر المتمثل بالمكون العربي الشيعي، و كذلك الحال بالنسبة للمكون الكردي، بالإضافة إلى الاقليات العراقية التي لم تمنح اي تمييز إيجابي لتفعيل دورها، واستمرت تلك الازمة بعد تأسيس الدولة العراقية رغم جدية محاولات الملك فيصل الأول في إدارة التنوع، وتفاقمت تلك الازمة بعد سقوط الانظمة الملكية ووصلت إلى ذروتها في عهد النظام السابق، وبعد عام ٢٠٠٣ وبالرغم من الآمال التي عقدت على النظام الديمقراطي الجديد إلا أن ازمة إدارة التنوع عادت للواجهة حتى ان المكون السني الذي كانت له الفرصة الأكبر في إدارة العراق في الوقت السابق هو الاخر أيضا عانى من بعض السياسات التي لا تنسجم مع مبادئ إدارة التنوع والتي انتجت احتقان انفجر على شاكلة تظاهرات و اعتصامات مهدت الطريق لظهور تنظيم داعش الإرهابي، وبالرغم من بعض المحاولات الوطنية التي حاولت احتواء الموقف كمبادرة انبارنا الصامدة التي اطلقها السيد عمار الحكيم في العام ٢٠١٤ وقبيل تفاقم الازمة و ظهور تنظيم داعش الإرهابي الا انها جوبهت بالرفض من قبل قوى سياسية، وتعرضت لهجمة اعلامية كبيرة .

مبادئ إدارة التنوع هي الأخرى تعرضت لتشويه كبير وسوء استخدام ومنها مبدأ التوازن الوطني الذي أنتج وفي احيان كثيرة اشخاص غير اكفاء، والشراكة الوطنية افرغت من محتواها في احيان كثيرة وتحولت إلى محاصصة، والفيدرالية كمبدأ تأسس وفقه النظام الجديد لم يتم التعامل معه بشكل يضمن نجاحه اذ ظهرت خطابات كراهية اتجاه الإقليم الفيدرالي، وباتت بعض القوى السياسية تحشد جمهورها في هذا الاتجاه لاستحصال مكاسب انتخابية، كل تلك الاشكالات المؤشرة على ممارسات إدارة التنوع اسهمت في أحداث اختلال في الأمن الديمغرافي رافقه عدم وجود سياسات واضحة للامن الديمغرافي، الذي كان من المفترض أن يتم تعزيزه بعد عام ٢٠٠٣، حيث حدثت اكبر الاختلالات فيه في فترة النظام السابق الذي اتبع سياسات التغيير الديمغرافي بشكل ممنهج.

ظاهرة تسيس الهويات الاجتماعية هي الأخرى كانت احد التحديات التي واجهت التنوع العراقي، وهشاشة المؤسسات وادلجة المجتمع واعتماد الشعارات و الخطابات الايدلوجية بدلا من البرامج وجعل المنافسة على هذا الأساس هي الأخرى كانت من بين التحديات التي واجهت التنوع.

وكان من المتوقع ان تكون التجربة العراقية الديمقراطية من التجارب المميزة التي تضاف لقائمة الدول المتنوعة و التي نجحت في إدارة التنوع، والدول التي عانت من تحديات في امنها الديمغرافي حولت تلك التحديات إلى فرص، ولكن ما يشهده اليوم العراق من استقرار سياسي واجتماعي وامني وما يقابله من تغييرات في أنماط ممارسة العمل السياسي نتيجة تراكم الخبرة وظهور قوى سياسية صاعدة يعد فرصة لإجراء مراجعة شاملة لملف ادارة التنوع، كما ان طبيعة التحديات التي تعرض لها الأمن الديمغرافي العراقي اوجدت تجارب عملية بالامكان الاستفادة منها لضبط الأمن الديمغرافي وتحقيق استقرار ديمغرافي مستدام.
ومعالجة الخلل في سياسات الأمن الديمغرافي بحاجة إلى خطة شاملة تدمج الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، حتى تعيد التوازن وتمنع أي تغييرات سكانية تهدد استقرار الدولة .

الاستنتاجات:

١. يعد التنوع الديمغرافي عنصرًا إيجابيًا إذا تمت إدارته بطريقة مدروسة، حيث يعزز التفاعل الثقافي والاجتماعي ويسهم في تنمية الاقتصاد.
٢. تزايد التعددية الثقافية والعرقية قد يؤدي إلى تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية في حالة غياب إدارة فعّالة لهذا التنوع.
٣. السياسات الاجتماعية التي تركز على المساواة بين جميع الفئات وتوزيع الموارد بشكل عادل تساهم في الحد من الصراعات العرقية والطائفية.
٤. زيادة الوعي بأهمية التنوع وتعزيز القيم المشتركة بين مختلف المجموعات المجتمعية قد يساهم في بناء مجتمع متماسك وآمن.
٥. العلاقة بين إدارة التنوع والأمن الديمغرافي هي علاقة طردية، فكلما أدير التنوع بشكل رصين كلما تحققت مستويات عالية للاستقرار الديمغرافي، والعكس صحيح.
٦. سياسات الانظمة الشمولية ومنها النظام العراقي قبل عام ٢٠٠٣ تهدد الأمن الديمغرافي، وكذلك السياسات العشوائية في الديمقراطيات الناشئة او الغير مستقرة تهدد الأمن الديمغرافي.
٧. باستطاعة العراق لو أدير التنوع فيه بطريقة مثالية ان يتحول التنوع العراقي إلى مصدر قوة كما هو الحال في عدد من النماذج العالمية التي أدارت التنوع وحققت استقرارا ديمغرافيا.
٨. مستقبل التنوع في العراق يتعلق بعدة عوامل اهمها الاستقرار الديمقراطي الذي يتمثل برسوخ الديمقراطية.

التوصيات:

١. إصلاح السياسات السكانية والتخطيط الحضري، وإجراء تعداد سكاني شامل ودقيق يحدد الأعداد
٢. والتوزيع الجغرافي لكل المكونات، ليكون أساسًا للتخطيط، ووضع خطط إسكان متوازنة تمنع التركز المفرط لمجموعة معينة في منطقة على حساب المجموعات الأخرى، وتطوير البنية التحتية والخدمات في جميع المناطق لمنع النزوح الداخلي بسبب سوء الخدمات.
٣. منع سياسات التغيير السكاني القسري، من خلال إصدار تشريعات واضحة تُجرّم التهجير القسري وتغيير الملكية العقارية بالقوة أو بالضغط، وضمان عودة النازحين والمهجّرين إلى مناطقهم الأصلية، مع توفير الأمن والخدمات الأساسية لهم، ومراقبة عمليات البيع والشراء العقاري في المناطق الحساسة ديموغرافيا، خصوصا تلك التي تشهد تنافسًا بين المكونات.
٤. تعزيز المشاركة السياسية العادلة، من تعديل قوانين الانتخابات والتقسيم الإداري لضمان تمثيل عادل لجميع المكونات بما يعكس الواقع السكاني الفعلي، منع أي تغييرات سكانية تهدف إلى التأثير
٥. على التوازن الانتخابي، ومعالجة اشكالية كوتا الاقليات والتي تتمثل باخذ المقعد بأصوات من خارج المكون، ومن الحلول السريعة لذلك إيجاد سجل ناخبين خاص بالاقليات .
٦. تقوية التماسك الاجتماعي، ودعم مشاريع المصالحة الوطنية التي تعالج آثار التهجير والعنف الطائفي، نشر برامج التربية على المواطنة في المدارس والجامعات لتقوية الهوية الوطنية على حساب الانقسامات الفرعية، وتشجيع التفاعل الإيجابي بين المكونات من خلال مشاريع اقتصادية واجتماعية مشتركة.
٧. البعد الأمني، من خلال فرض القانون في جميع المناطق ومنع أي جماعات مسلحة من فرض واقع سكاني بالقوة، وتعزيز الرقابة على المناطق الحدودية لمنع أي تدفقات سكانية غير شرعية تؤثر على التوازن الديمغرافي.
٨. البعد الاقتصادي، من خلال خلق فرص عمل
٩. متوازنة في جميع المحافظات لتقليل دوافع النزوح نحو المدن الكبرى، ودعم المشاريع التنموية في المناطق المهمشة، خصوصًا تلك التي فقدت جزءا من سكانها بسبب النزاعات.
١٠. تأسيس هيئة وطنية لإدارة التنوع، وتشريع قانون خاص بتلك الهيئة، وتأخذ هذه الهيئة على عاتقها مهمة إدارة الاختلافات المجتمعية ومنع تحولها إلى خلافات، ورصد خطابات الكراهية والتعاون مع

الجهات المعنية لمعالجتها، ومتابعة ملفات واحتياجات الاقليات في الجهات المعنية، وضمان توفير البيئة المناسبة للمكونات والاقليات لممارسة طقوسها وشعائرها، وإقامة برامج التدريب والمعايشة والادماج، وترسيخ ثقافة التنوع، وتأمين الانفتاح الثقافي بين المكونات، وتقديم الدراسات والأبحاث الخاصة بالتنوع، ودعم المؤسسات المعنية بالتنوع، والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية بتلك الشؤون، وتفعيل سياسات التمييز الإيجابي للاقليات المهمشة.

١١. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في إدارة التنوع وتحقيق الأمن الديمغرافي، من خلال البرامج الحكومية المشتركة.

١٢. تجريم خطابات الكراهية والمنطلقات التي تنطلق منها وفي مقدمتها الانقسامات السياسية ذات البعد الاجتماعي، اذ ان اغلب القوى السياسية العراقية هي تنظيمات ذات إطار اجتماعي قومي او ديني أو اثني، وبالتالي الصراع بين تلك القوى السياسية من الطبيعي ان ينتقل إلى القواعد الاجتماعية التي تنطلق منها وبالتالي هذا يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تهدد التنوع وتخل بالامن الديمغرافي لو تصاعدت، لذلك ترسيخ ثقافة البرامج بدلا من الايديوجيات هي حل لهذه الاشكالية.

١٣. وضع برنامج متكامل للحد من النزاعات العشائرية وإعادة العشائر إلى مساحتها الاجتماعية الخاصة بها وابعاد الانقسامات العشائرية عن مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية، للحد من التكتلات العشائرية في الدولة والمؤسسات السياسية، ولعل احد تلك الخطوات رفع الالقاب العشائرية والعائلية من التعاملات الادارية والحكومية والحد من سياسات الانحياز للعشيرة داخل مؤسسات الدولة من خلال إيجاد قوانين تدعم تلك البرامج.

مصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم، ريكان. ٢٠١٤ .*علم نفس الإنسان الكردي* .بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع.
٢. الأنصاري، مصطفى. ١٩٩٦ .*الأهوار بين الحياة والموت: نظرات في أوضاع الأهوار* .بغداد: بنك المعلومات العراقي.
٣. البارزاني، مسعود. ٢٠٢٠ .*للتاريخ* .أربيل: مقر البارزاني.

٤. بايمن، دانيال. ٢٠٢١ .*القاعدة والدولة الإسلامية وحركة الجهاد العالمية: ما يحتاج الجميع إلى معرفته* .ترجمة مركز الرافدين للحوار. بيروت: مركز الرافدين للحوار.
٥. الجابري، نديم عيسى. ٢٠٢٥ .*إشكالية الصراع بين حكام العراق ورجال الدين* .بيروت: مكتبة النهضة العربية.
٦. جواد، غانم. ٢٠١١ .*الشيعة والانتقال الديمقراطي: كيف تعاملت قوى التيار الإسلامي الشيعي مع المتغيرات السياسية في شؤون الحكم وبناء الدولة في العراق* .دمشق: دار الحصاد.
٧. الحسيني، محمد حسام. ٢٠٢٥. كلمة أُلقيت في المؤتمر الذي أقامته منظمة يزدا الدولية في أربيل بمناسبة الذكرى الحادية عشرة للإبادة الجماعية الإيزيدية، ٢٨ تموز.
٨. الحسيني، محمد حسام. ٢٠٢٥. كلمة أُلقيت في يوم الشهيد السرياني الكلداني الآشوري، ٧ آب.
٩. الحسيني، محمد حسام. ٢٠٢٥ .*محاضرات في مادة الأنظمة السياسية في قارة أفريقيا* .بغداد: كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
١٠. الحسيني، محمد حسام، وآخرون. ٢٠١٩ .*العلاقات الشيعية الكردية ومستقبلها* .أربيل: مركز دراسات روداو.
١١. الحكيم، صالح. ٢٠٢١ .*صديقي جلال: قصة جيل* .بغداد: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
١٢. خماس، عدي أسعد. ٢٠٢٤ .*الصابئة المندائيون: دراسة في أوضاعهم الاجتماعية والثقافية والسياسية (٢٠٠٣–٢٠١٨)* .بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
١٣. الخيون، رشيد. ٢٠١١ .*ضدّ الطائفية: العراق – جدل ما بعد نيسان ٢٠٠٣* .بيروت: دار مدارك.
١٤. الخيون، رشيد. ٢٠١٣ .*الإسلام السياسي في العراق (١): الشيعة* .الطبعة الثالثة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
١٥. الخيون، رشيد. ٢٠١٣ .*الإسلام السياسي في العراق (٢): السنة* .الطبعة الثالثة. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث.
١٦. الدليمي، طه حامد. ٢٠١٢ .*ثورة العشرين: أهل السنة في الجنوب في عشرينيات القرن العشرين* .بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. ساكو، لويس الكاردينال. ٢٠٢٥. مقابلة شخصية أجراها الباحث في مقر البطريركية، ٤ حزيران.
١٨. سلوم، سعد. ٢٠١٤ .*الأقليات في العراق: الذاكرة، الهوية، التحديات* .الطبعة الثالثة. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر.
١٩. سلوم، سعد. ٢٠١٩ .*تنوعنا الديني: وسائل الإعلام العراقية وقضايا الأقليات الدينية* .النرويج: منظمة دعم الإعلام الدولي (IMS).
٢٠. الشمري، رشيد حسين عكله. ٢٠١٩. «إدارة التنوع المجتمعي وأثرها في الاستقرار السياسي في العراق .«*مجلة آداب ذي قار*، كلية الآداب، جامعة ذي قار، العدد ٢٩.
٢١. صايغ، كارولين مرجي. ٢٠٢٠ .*المرجعية الدينية: الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣* .ترجمة نصر محمد علي. بيروت: مركز الرافدين للحوار.
٢٢. طومسون، أندرو. ٢٠١٩ .*ثقافة التسامح: التنوع الديني في دولة الإمارات العربية المتحدة* .ترجمة يزيد النجار. دبي: موتيفيت للنشر.

٢٣. العلوجي، عبد الكريم. ٢٠١٠ .*صراع المرجعيات الشيعية في العراق: شروق وغروب مقتدى الصدر* .القاهرة: مكتبة جزيرة الورد.
٢٤. العلوي، حسن. ٢٠٠٩ .*شيعة السلطة وشيعة العراق: صراع الأجناس* .لندن: دار الزوراء.
٢٥. قسم المناصرة في منظمة كابني للمساعدات الإنسانية في العراق. ٢٠٢٣ .*العراق الملوّن* .دهوك: مطبعة دلسان.
٢٦. الكاظمي، مصطفى. ٢٠١٢ .*مسألة العراق: المصالحة بين الماضي والمستقبل* .بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
٢٧. بابه علي، محمد نور . ٢٠٢٥. السيد الشيخ شمس الدين محمد نهرو الكسنزان القادري الحسيني . رئيس الطريقة العلية القادرية الكسنزانية .بغداد: دار المتن.
٢٨. مجموعة من الباحثين. ٢٠١٦ .*النزوح الكبير: أزمة النازحين في العراق بعد حرب داعش* .بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
٢٩. المعمري، فاطمة. ٢٠٢١ .*التنوّع الثقافي: دراسة سوسيو-نصية في الرواية الإماراتية* .دبي: قهوة للنشر.
٣٠. النفيسي، عبد الله. ٢٠١٢ .*دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث* .دبي: مكتبة آفاق.
٣١. الهاشمي، محمد صادق. ٢٠١٣ .*سنة العراق: دراسة في أبرز التحولات السياسية للأحزاب السنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣* .بغداد: مركز العراق للدراسات.
٣٢. الهاشمي، محمد صادق. ٢٠١٤ .*شيعة العراق: مصادر القوة والتحديات* .بغداد: مركز العراق للدراسات.
٣٣. الوشاح، أكرم طالب. ٢٠١٩ .*الأقليات في العراق: محاولة للفهم واستشراف المستقبل* .بغداد: دار محررو الكتب.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Bissoondath, Neil. 1994. *Selling Illusions: The Cult of Multiculturalism in Canada*. Toronto: Penguin Books Canada.
2. Cardinal, Linda, and Nicholas Brown. 2007. *Managing Diversity: Practices of Citizenship*. Ottawa: University of Ottawa Press.
3. Chan, Heng Chee, and Sharon Siddique. 2019. *Singapore's Multiculturalism: Evolving Diversity*. New York: Routledge.
4. Haddad, Fanar. 2011. *Sectarianism in Iraq: Antagonistic Visions of Unity*. New York: Columbia University Press.
5. Kymlicka, Will. 1998. *Finding Our Way: Rethinking Ethnocultural Relations in Canada*. Toronto: Oxford University Press.
6. Linder, Wolf. 1998. *Swiss Democracy: Possible Solutions to Conflict in Multicultural Societies*. London: Macmillan Press.
7. Mor Barak, Michàlle E. 2022. *Managing Diversity: Toward a Globally Inclusive Workplace*. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.

8. Waruszynski, Barbara T., Yantsislav Yanakiev, and Daniel P. McDonald. 2025. *Team Diversity and Inclusion in Defence and Security: International Perspectives*. Cham, Switzerland: Springer.
9. . Bissoondath, Neil. 1994.Selling Illusions: The Cult of Multiculturalism in Canada, Penguin Books Canada, Toronto.